الأبحاث تعبّر عن آراء أصحابها ولا تتحمل الجامعة مسؤولية ما ورد فيها.

لقد تم ترتيب الأبحاث حسب حروف المعجم.

# مستويات التّصحيح اللغوي عند القدماء

## دراسة في كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ)

إعداد

أ.د. محمد أحمد محمد خضير

بسم الله الرحمن الرحيم

كثرت كتب التّصحيح اللّغويّ قديماً وحديثاً؛ ففي القديم ظهرت كتب تسجل لحن العامّة من أهمّها كتاب لحن العامّة لأبي بكر الزّبيديّ، وكتب تسجل أوهام الخاصّة، مثل: (درة الغواص في أوهام الخواص للحريري)، كما ظهرت كتب مثل: تقويم اللّسان لابن الجوزيّ،وتثقيف اللّسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصّقليّ، وإصلاح المنطق لابن السّكيت... وغيرها.

وقد اهتمّ بعض المحدثين بتحقيق تلك الكتب أو درس بعضها، ومن ذلك ما حقّقه الدّكتور رمضان عبد التّواب،والدّكتور عبد العزيز مطر، ودراساهما، ومن أهمّ الدّراسات الّتي تناولت هذه الكتب دراسة أحمد محمد قدور بعنوان (مصنّفات اللّحن والتّثقيف اللّغويّ حتى القرن العاشر الهجريّ)، وهي دراسة دلاليّة لبعض تلك الكتب.

ومن الدّراسات الحديثة في هذا المجال أيضاً، تلك الدّراسات الّتي اهتمّت بتصحيح ألفاظ عاميّة مثل: قاموس ردّ العامّيّ إلى الفصيح للشّيخ أحمد رضا، ومعجم فصاح العامّيّة لهشام النّحاس، ومن ذلك الكتب أو المعاجم الّتي عالجت الأخطاء الشّائعة، مثل معجم الأخطاء الشّائعة لمحمّد العدنانيّ.

ومن بين كتب التّصحيح اللّغويّ تختار هذه الدّراسة كتاب (تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف لصلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفديّ ٦٩٦-٧٦٤هـ) الّذي جمع فيه ما جاء فى تسعة كتب سبقته فى هذا المجال، ونسق مادّتها على حروف المعجم، مع الاحتفاظ بالإشارة إلى كلّ كتابٍ نقل منه، ووضع لكلّ كتاب رمزاً يشير إليه، وهى كالآتي:ـــ

١- درّة الغواص فى أوهام الخواص للحريريّ ورمزه: ح

٢- التّكملة للجواليقيّ ورمزه: ق

٣- تثقيف اللّسان للصّقليّ ورمزه: ص

٤- ما تلحن فيه العامّة للزّبيديّ ورمزه: ز

٥- تقويم اللّسان لابن الجوزيّ ورمزه: و

٦- ما صحف فيه الكوفيّون ورمزه: ك

٧- حدوث التّصحيف ورمزه: ث

٨- تصحيف العسكريّ ورمزه: س

٩- الضّياء موسى النّاسخ ورمزه: م

لقد أراد الصّفديّ أن يجمع فى مادّة كتابه خلاصة الجهود التّصويبيّة الّتي وردت فى أبرز الكتب المؤلّفة قبله فى لحن العامّة والتّصحيف والتّحريف، ومن بين تلك الكتب كتابان مفقودان[١].

وقد حشد فى مقدّمة الكتاب كمّاً كبيراً من المعلومات والأخبار من التّصحيف والتّحريف واللّحن، فسرد أخباراً عن تصحيف المحدّثين والفقهاء الرّواة، وتصحيف بعض العلماء في رواية أبيات بعينها، وحاول أن يذكر الكلمات الّتي يمكن أن يقع فيها التّصحيف والتّحريف واللّحن، وذكر أمثلة من غرائب التّصحيف[٢]، ولا تخرج هذه المصطلحات عنده عن معنى الخطأ، أو التّغيير سواء في الخطّ وضبطه بالشّكل، أوفي الصّوت، أو في البنية، أو في

١) مقدّمة التّحقيق ٩.

٢) تصحيح التّصحيف ٣٠.

الدّلالة، أو في التّركيب[١].

إذن، فقد تنوّعت المادّة في الكتاب، وتنوّع مصدر الخطأ الّذي ارتبط بمستويات البحث اللّغويّ ابتداءً من الأصوات إلى الدّلالة، وهو ما تتفرّع عليه دراستنا الّتي تحاول تأصيل مادّة الكتاب، وما ذهب إليه المؤلّف من تخطئة، أو تصويب لهذه المسائل، وتأتي الدّراسة في المحاور الآتية:

١-التّصحيف والتّحريف في الشّعر.

٢-التّصحيح على المستوى الصّوتيّ والإملائيّ.

٣-التّصحيح على المستوى الصّرفيّ.

٤-التّصحيح على المستوى النّحويّ (التّركيبيّ).

٥-التّصحيح على المستوى الدّلاليّ.

## ١ ــ التّصحيف والتّحريف في الشّعر:

بدأ المؤلّف عرض التّصحيف في الشّعر من مقدّمته حيث قال: "أمّا الشّعراء فتصحيفهم كثير، وسيمرّ بك في أثناء الكتاب نوادر من هذا الباب"[٢]، وأكثر ما عرضه يدخل دور التّفكّه والغرابة، ومن ذلك[٣] عرضه لتصحيف أسماء (يحيى، وزينب، وبثينة، ويونس..... إلخ)، ومن ذلك اختلاف العلماء حول تصحيف بيت الأعشى:

إنّي لعمر الّذي خطت مناسمها  تحذي وسيق إليها الباقر الغُيُلُ

---

١) تصحيح التّصحيف: ٣١

٢) مقدمة المؤلّف ١٨

٣) راجع ٢١ وما بعدها.

حيث روى (حطت) و(خطت) وكذلك (الباقر الغيل)، والعثل: وهو الكثير الثّقيل، والعسل، وكذلك (تحذي) و(تخدي)[١]

ومن ذلك التّصحيف في بيت امرئ القيس:

كأنّ سراته لدى البيت قائماً ** مَدَاك عروس أو صلاية حنظل

حيث رويت (صَراية)، و(صِراية) بفتح الصّاد أو كسرها، و(صرابة)، و(صلاية) وكلّ منها لها معنى مختلف عن الآخر[٢].

ومن غريب التّصحيف ما جاء في بيت امرئ القيس:

أعلمه الرّماية كلّ يوم فلما استدَّ ساعده رماني

حيث روي بالشّين المعجمة (اشتدَّ) من القوّة وهو المشهور، ومعنى (استدّ) من السّداد، صار سديداً، والرّمي لا يوصف بالشّدة، وإنّما يوصف بالسّداد[٣].

ومثله أيضاً قول امرئ القيس:

تجاوزت أحراساً وأهوال معشر عليَّ حراص لو يسرون مقتلي

حيث أنشده أبو عبيدة بالسين (لو يسرون)، وفسر به ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ﴾ (يونس٥٤، وسبأ٣٣)، فقال الصّقليّ: إنّه تصحيف فسّر به القرآن على غير ما ينبغي، والصّواب (لو يشرون) ومعناه يظهرون[٤].

وقد جاء البيت في ديوان امرئ القيس بالسّين، وهو من أبيات

---

١ ) راجع: صـــ ٤٤ وما بعدها.

٢ ) نفسه ٥٠

٣ ) نفسه ١٠٧

٤ ) نفسه ٥٥٨.

المعلّقة[١]، وقال الجوهريّ والأصمعيّ: إنّه بالسّين أجود[٢]، والرّواية بالسّين تعني الإسرار أو الإظهار فهي من الأضداد، أمّا بالسّين فتعني الإظهار فحسب، وممّا يصحف قول الأشجعيّ:

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

فقد أنشد (بيثرب) بالثاء، والرّواية الصّحيحة بالتاء وفتح الرّاء، وهو مكان قريب من اليمامة[٣].

وقد جاء البيت بالثاء في كتاب سيبويه[٤]، لكنّنا نجد البغداديّ يقول: أجمعوا على روايته بالتاء المثناة[٥].

وممّا جاء في غير الشّعر (كلّمتُ فلاناً فاختلط)، أي: اختلّ رأيه وثار غضبه، فيحرفون فيه؛ لأنّ وجه الكلام (فاحتلط) بالحاء المغفلة؛ لاشتقاقه من الاحتلاط وهو الغضب، ومنه المثل: (أوّل العِيّ الاحتلاط)[٦]

ومثل ذلك: "ويقولون: (إذا كان في رأس الفرس اعتزام). وصوابه (اعترام) بالرّاء، من العرامة، وهي الشّدّة"[٧].

---

١ ) ديوان امرئ القيس ٣٦ وذكر الشّارح الرّواية بالشّين.

٢ ) اللّسان مادة (شرر) .

٣ ) تصحيح التّصحيف ٥٥٠.

٤ ) الكتاب ٢٧٢/١.

٥ ) خزانة الأدب ٥٨/١.

٦ ) تصحيح التّصحيف ٨٨، وراجع مجمع الأمثال للميدانيّ ١ /٥٨.

٧ ) تصحيح التّصحيف ١١٦.

ومثل ذلك قولهم: (أفلتن)، بالفاء وهو تصحيف، وإنّما هو بالقاف من القَلَتِ وهو الهلاك[١].

ومثله: اقتدى الطّائر إذا ذرق، وصوابه اقتذى[٢].

والملاحظ على ما سبق أنّ التّصحيف يأتي بين حرفيْن يختلفان في النّقط وجوداً وعدماً أو عدد النّقاط؛ فمن الأوّل الفارق بين (الزّاي) والرّاء، والدّال والذّال والحاء والخاء، ومن الثّاني الفرق بين الفاء والقاف، وعلى ذلك فهو تحريف باعتبار تغيّر الحرف بالنّظر، وتصحيف باعتبار السّماع، وارتبط التّصحيف ومعرفته وتحليله بالمعنى على ما جاء عند الصّفديّ، وارتبط ذلك بالمعاجم أيضاً في مراعاة للسّياقين اللّغويّ والمقاميّ.

## ٢ – التّصحيح على المستوى الصّوتيّ والإملائيّ:

عالج الكتاب أخطاء إملائيّة شائعة؛ من ذلك كتابة كلمة (ابن) بألف، أو بدون ألف؛ حيث نقل قاعدتها الإملائيّة عن الحريريّ في درّة الغواص، فقال: إنّ من الخطأ أن يحذف الألف من (ابن) في كلّ موضع يقع بعد اسم أو كنية أو لقب، وإنّما يحذف الألف إذا وقع صفة بين علميْن من أعلام الأسماء والكنى أو الألقاب لتنزّله مع الاسم قبله بمنزلة الاسم الواحد لشدّة اتّصاف الصّفة بالموصوف، ويجب إثبات الألف في خمسة مواطن حدّدها[٣].

وقد نقل عن الحريريّ أيضاً طريقة كتابة الألف المقصورة بنصّه تقريباً

---

١ ) نفسه ١١٨.

٢ ) نفسه ١٢٠.

٣ ) تصحيح التّصحيف ٧٠، ٧١ .

وباقتضاب، فقال: "يخبطون خبط العشواء فيما يكتب من الأسماء المقصورة بالألف، وما يكتب بالياء. والحكم فيه أن تعتبر الألف فيه؛ إن كانت منقلبة عن واو كتب بالألف، وإن كانت من ذوات الياء كتبت بالياء، فعلى هذا تكتب العصا والقفا بالألف لقولك في الفعل منهما: عصوت وقفوت"[١].

والحريريّ فصل في هذا وأكثر من الأمثلة والشّواهد، كما انتقد ابن قتيبة[٢]، كما نقل عن الحريريّ أنّ ألف اسم لا تحذف إلاّ في فواتح السّور؛ لكثرة الاستعمال، أمّا داخل السّور فتكتب الألف كما في قوله تعالى ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ (العلق ١)[٣].

ومثل ذلك حذف ألف (ها) الّتي للتّنبيه؛ حيث قال: إنّها لا تحذف إلاّ مع (ذا)؛ لأنّهما يجعلان كالشّيء الواحد، أمّا إذا دخلت الكاف، فلا تحذف في مثل: ها ذاك، وهاتاك[٤].

أمّا كلمة (الرّحمن)، فلا تحذف ألفها إلاّ عند دخول (الـــ) التّعريف، أمّا إذا تعرّت منها فنقول: يا رحمان الدّنيا والآخرة بإثبات الألف[٥]، وهذا ما جاء عند ابن قتيبة في أدب الكاتب[٦].

---

١ ) نفسه ٣٨٢.

٢ ) درة الغواص ٧١٠ – ٧١٢.

٣ ) تصحيح التّصحيف ١٥٩.

٤ ) نفسه ٥٢٨.

٥ ) نفسه ٢٨٢.

٦ ) راجع أدب الكاتب ١٩٢.

أمّا صالح ومالك وخالد فتثبت فيها الألف؛ إذا وقعت صفات مثل: زيدٌ صالح، وتحذف إذا جعلت أسماء محضة[١]، أي: أنها إذا كانت أعلاماً تحذف منها الألف، وقد رأى ابن قتيبة أنّ حذف الألف وبقاءَها من هذه الأسماء حسن وعلل الحذف بكثرة الاستعمال[٢].

وممّا وقف عنده في الإملاء وصل بعض الكلمات وفصلها، من ذلك (ثلثمائة)، فقد حذف ألفها فجعل وصل الكلمتين عوضاً عن الحذف[٣].

كما نقل الحريريّ أيضاً القول في (كلما)، فهي لا تكتب موصولة في كلّ موطن، بل تكون كذلك؛ إذا كانت بمعنى (كلّ وقت)؛ كقوله تعالى ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ (المائدة: ٦٤)، أمّا إن وقعت (ما) المقترنة بها موقع (الّذي)، فإنّها تكتب مفصولة؛ نحو: كلّ ما عندك حسن، وكذلك حكم (إنَّ) و(أين)، و(أي) مع (ما)، وأمّا (مَنْ) إذا اتّصلت بلفظة (كلّ) أو بلفظة (مع) لم تكتب إلا مفصولة، وإنّما كتبت موصولة في (عمَّن)، و(ممّن)؛ لأجل إدغام النّون في الميم[٤].

ومن ذلك وصل (أنْ) بـــ(لا)، وإدغام اللاّم في النّون أو عدم الإدغام، الإدغام يكون بعد أفعال الرّجاء والخوف والإرادة مثل: رجوت ألاّ تهجر، وخفت ألاّ تفعل، وأردت ألاّ تخرج؛ لاختصاص (أن) المخفّفة في الأصل به، ووقوعها عاملةً

١ ) تصحيح التّصحيف ٣٤٥.

٢ ) أدب الكاتب ١٩١.

٣ ) تصحيح التّصحيف ١٩٩.

٤ ) نفسه ٤٤٤.

فيه، فوجب الإدغام، كما تدغم في (إنْ) الشّرطية؛ إذا دخلت عليها (لا) مع ثبوت حكم عملها قبل دخول لا، فتكتب: إلاّ تفعل كذا يكن كذا، وإن وقعت بعد أفعال العلم واليقين أظهرت النّون؛ لأنّ أصلها في هذا الموطن المشدّدة، وقد خفّفت مثل ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه ٨٩)، وقد قرئ ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (المائدة ٧١)، بالرّفع والنّصب، فمن نصب بها أدغم النّون في الكتابة، ومن رفع أظهرها[١].

وقد ربط ابن قتيبة بين عمل (أنْ) في الفعل، وإدغامها في (لا)، وفكّ الإدغام؛ إن لم تكن عاملة؛ مثل: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الحديد ٢٩)[٢]، وهو ما يتّفق وقول الحريريّ والصّفديّ مع وضوحه.

وفرق بين (لا)؛ إذا دخلت على (هل) فتدغم (هلا)، والدّاخلة على (بل)، فتكتب مفصولة (بل لا)، وعلّلوا ذلك بأن (لا) لم تغيّر معنى (بل)، وغيّرت معنى (هل)، فنقلتها من أدوات الاستفهام إلى حيز التّحضيض[٣]، ونفس التّعليل نجده عند ابن قتيبة في أدب الكاتب[٤].

والملاحظ أنّ ما سبق من تصويبات إملائيّة منقول من درّة الغواص للحريريّ الّذي عرضه بتفصيل، وكذلك ما جاء في أدب الكاتب لابن قتيبة.

---

١ ) تصحيح التّصحيف ١٣٠، ١٣١.

٢ ) أدب الكاتب ١٩٦ – ١٩٧

٣ ) تصحيح التّصحيف ٥٣١.

٤ ) أدب الكاتب ١٩٧

ونقل الصّفديّ عن شرح ما يقع فيه التّصحيف للعسكريّ اختلاف الأعمش وأبي عمرو بن العلاء والأصمعيّ في رواية حديث عبد الله بن مسعود (كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يتخوّلُنا بالموعظة)، فهي عند الأعمش (يتخوّلُنا)، وعند أبي عمرو (يتخوّنُنا)، وأجاز الأصمعيّ الرّوايتيْن؛ حيث قال: يقال: (يتخوّلُنا)، و(يتخوَّننا) جميعاً، فمن قال (يتخوّلنا) يقول: يستصلحنا، يقال: فلان خائل مالٍ، ومَنْ قال (يتخوّننا) قال يتعهّدنا، وأنشد:

لا يُنْعش الطّرف إلاّ ما تخونه  داع يناديه باسم الماء مبغوم[١]

ومثل ذلك قولهم: أدان الله لنا على العدوّ، والصّواب (أدال).

ونلاحظ هنا إبدال اللاّم نوناً وتغيّر المعنى في الرّوايتيْن بهذا الإبدال، بل قد يحدث الإبدال بين الهمزة واللاّم والنّون، كما في (أرنج، ولارنج، ونارنج)[٢].

ومن ذلك إبدال الحاء هاء في قولهم هو (يهدِرُ في قراءته، والثّواب يحدر بالحاء، قال أبو عبيد في (غريب الحديث)[٣] حدر القراءة يحدرها حدراً، والقراءة السّريعة تسمى (الحدر)[٤].

ومثل ذلك إبدال الجيم كافاً فيُجدِّف تحولت إلى (يُكدِّف)[٥]

---

١) تصحيح التّصحيف ٥٤٩، والحديث في صحيح البخاري في كتاب العلم ٢٤/١. (يتخولنا)

٢) نفسه٦٧

٣) طبع في حيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٨٥هـ

٤) تصحيح التّصحيف ٥٦٧.

٥) نفسه ٥٦٥.

وربما ساعد على هذا الإبدال الخطأ في السّمع، وهو ما يتّضح في قولهم لم سقطت ثنيته (أفرم)، والصّواب أنّها (أثرم)[١]

### ٣ ــ التّصحيح على المستوى الصّرفيّ:

يشير إلى اختيار جمع القلّة ناقلاً عن الحريريّ خطأهم في قولهم: ثلاثة شهور، وسبعة بحور، والاختيار أن يقال: ثلاثة أشهر، وسبعة أبحر، كما جاء في القرآن ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٍ﴾ (التوبة ٢)، وقوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ﴾ (لقمان٢٧)؛ لأنّ العدد من الثّلاثة إلى العشرة وضع القلّة، وإضافته إلى مثال الجمع القليل المشاكل له أليق[٢].

كما جاء إشارات لجموع جاءت خطأً، وصحّحها أصحاب لحن العامّة أو الخاصّة، ومن أشهرها أنّهم يجمعون (بئر) على (أبيار)، والصّواب أبآر، و(آبار) على القلب، ومثل ذلك: أرآء، وآراء، وأرآم وآرام، وأمآق و آماق[٣].

وجمعوا (خبيث) على (أخباث)، والصّواب (خبثاء)، مثل: ظريف وظرفاء[٤].

وجمع (فم) خطأ على (أفمام)، فقال الحريريّ: وهو من أفضح الأوهام، والصّواب فيه (أفواه)، ومنه ﴿يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡ﴾ (آلعمران

---

١) نفسه ١١٩ وراجع في أخطاء السمع التطور اللّغويّ ١٠٩ – ١١٠.

٢) تصحيح التّصحيف ١٩٩.

٣) نفسه ٧٧.

٤) نفسه ٨٦.

١٦٧)؛ لأنّ الأصل في فم (فَوْه) على وزن (سَوط)[١].

وإذا كانت كلمة (فم) أصلها في اللّغات السّامية (فو)، فحرف المدّ يردّ في العربية في الجمع، وقد أشار د. رمضان عبد التّواب إلى أنّ الميم جاءت لما عرف في السّاميات بالتّمييم وهو مقابل التّنوين[٢]، وقد أجاز بعضهم الجمع على (أفمام)[٣].

وأمثلة الجمع في رأينا مرتبطة بالسّماع ممّا يجعلنا لو بحثنا عن أخطاء في الجمع لوجدنا الكثير.

وجمع أخطاء في التّصغير منها تصغير اسم الإشارة (ذا)، فهو يصغّر على (ذَيّا)، وتصغير (ذي) الّتي للمؤنّث استغنى عنه بـــ(تيا)[٤]، أمّا تصغير (الّتي)، و(الّذي)، فالصّواب أنّه (اللّتيا)، و(اللّذيا) بفتح اللاّم لا بضمّها[٥]، وقد روى اللّسان الضّمّ والفتح[٦]، وقال ابن مالك في التّسهيل: إنّ الضّمّ لغة[٧].

وينقل عن الحريريّ أيضاً خطأهم في تصغير (مختار) على (مخيتير)، والصّواب (مخيّر)؛ لأنّ التّاء زائدة، ومن حكم التّصغير حذف هذه التاء[٨].

---

١) في أخطاء السمع التطور اللّغويّ ١١٧.

٢) راجع اللّغة العبرية، قواعد ونصوص ١٢١.

٣) القاموس المحيط (فوه)٤/٢٩١.

٤) تصحيح التّصحيف ٢٧٤.

٥) نفسه ٤٥٢.

٦) اللسان (لذا) و (لتى).

٧) التّسهيل ٢٨٨. والدّرّة ٧٧ وما بعدها.

٨) تصحيح التّصحيف ٤٦٩.

كما ينقل عن الحريريّ أيضاً خطأهم في تصغير (عقرب) إلى (عقيربة)، والعرب تصغّرها (عقيرب)؛ لأنّ الهاء تلحق بالثّلاثيّ؛ لخفته، والرّباعي لما ثقل بكثرة حروفه نزّل الحرف الأخير منه منزلة هاء التّأنيث[١].

نقل أخطاء في النّسب منها النّسب إلى (مرو)، وقد نسبوا خطأ إليها (مرويّ)، والصّواب (مَرْوَزيّ)، كما كان النّسب إلى (الرّي) رازيّ، فزادوا زاياً على غير قياس فيهما[٢].

ومن ذلك النّسب إلى محذوف اللاّم الّتي لا تردّ لامه في التّثنية ولا في الإضافة، وأنت مخيّر في ردّ لامه في النّسب إليه وتركها؛ مثل دم، فالنّسب إليها دميٌّ، ودمويّ، والنّسب إلى دنيا ليست دنيائيّ، وإنّما دُنيِيّ، ودنيويّ، ودنياويّ[٣].

ومن ذلك النّسب إلى التّركيب الإضافيّ، فقد نسبوا إلى تاج الملك التّاج ملكيّ، وقياسه التّاجيّ؛ لأنّ العرب ينسبون إلى (تيم الله) تيميّ، وإلى (سعد العشيرة) سعديّ، إلاّ أن يفترض لبس في المنسوب، فينسب إلى الثّاني، كما قال في عبد مناف (منافيّ )، وفي النّسب إلى أبي بكر (بكريّ)[٤].

ومن ذلك النّسب إلى المركّب المزجيّ، فقد نقل عن الحريريّ أنّهم يقولون في النّسب إلى (رامْ هُرْمُز): رام هُرْمُزيّ، فينسبون إلى مجموع الاسميْن

---

١) نفسه ٣٨٤. وراجع تفاصيل ذلك في كتاب سيبويه ٤٨١/٣، شرح التّصريح ٣٢٤/٢.
٢) تصحيح التّصحيف ٤٧٤، وراجع: شرح التّصريح ٣٣٧/٢، ٣٣٨.
٣) نفسه ٢٦٣، وراجع: شرح التّصريح ٣٢٨/٢، ٣٢٩.
٤) نفسه ١٧٨.

المركّبيْن، ووجه الكلام أن ينسب إلى الصّدر منهما، يقال (راميّ)؛ لأنّ الاسم الثّاني من الاسميْن المركّبيْن بمنزلة تاء التّأنيث، وعلى هذا قيل في النّسب إلى أذربيجان (أذربيّ)[١].

جاءت أخطاء كثيرة سببها استعمال (أفعل) بدلاً من (فعل) سواء كان مبنيّاً للمعلوم، أو مبنيّاً للمجهول، فممّا جاء مبنيّاً للمعلوم قولهم: أَدفقت الإناء، والصّواب دفقته[٢]، وأبهرني الشّيء والصّواب بهرني[٣]، وغيره كثير[٤].

ومن ذلك أنّه لا يقال: (أرجع) في شيء إلاّ في قولهم (أرجع يده في كمه)، وما سوى ذلك فإنّما يقال فيه: رجَعَه يرجعه، قال تعالى: ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ (سبأ ٣١)، وقد تنبّه الصّفديّ أنّ هذيل وحدها تقول: أرجعه غيره، وهو ما جاء في اللّسان[٥].

وقد يختلف المعنى بين (أفعل)، و(فعل)، ويختصّ كلٌّ منهما باستعمال مع كونهما من مادّة واحدة، ويبدو هذا في استعمال (أبصر)، و(بصُر)، فمن الخطأ أن تقول: أبصرت هذا الأمر قبل حدوثه. والصّواب أن يقال: بَصُرت بهذا الأمر؛ لأنّ العرب تقول: أبصرت للعين، وبَصُرت من البصيرة، ومنه

---

١) تصحيح التّصحيف ٢٧٥. وراجع ٦٦، وشرح التّصريح ٣٣٢/٢.

٢) نفسه ٩١.

٣) نفسه ٧٤.

٤) راجع صفحات ٩٧، ٩٨، ١٠٤، ١٠٩، ١١٥، ١١٦.

٥) نفسه ٩٣، واللسان (رجع).

قوله تعالى ﴿بَصُرۡتُ بِمَا لَمۡ يَبۡصُرُواْ بِهِۦ﴾ (طه ٩٦)[١].

ومن المبنيّ للمجهول أنّهم يقولون: أبيع الثّوب، وأزيد في ثمنه، والصّواب: بيع الثّوب وزيد عليك[٢]، ومثله (أبكم الرّجلُ) والصّواب (بَكم)، وأدير به، والصّواب دير به، وأجير والصّواب جير، وأخيف والصّواب خيف[٣].

جاءت أخطاء في ضبط بنية الفعل، أو بابه، وهي كثيرة؛ مثل قول العامّة: أبق يأبَق، والصّواب (يأبِق) بكسر الباء[٤]، وبرَّ أباه يبِرُّ والصّواب يبَرُّه[٥]، ومثل ذلك جمد الماء يجمَد، والصّواب يجمُد بضم الميم[٦]، ومن ذلك أنّهم يقولون: يشتم، ويبخت، ويفقد، ويبطش، ويصلب السّارق، والصّواب: يشتم، ويبخت، ويفقد، ويبطش، ويصلب بالكسر، أي: أنّهم يضمّون ثالث هذه الأفعال، وصوابه كسرها[٧]، وغير ذلك كثير جاء في صفحات متوالية في الكتاب[٨].

---

١) نفسه ٧٣.

٢) نفسه ٧٦، وهما عند أبي عبيدة في المجاز بمعنى واحد. وكذلك عند ابن بري. الدّرّة: ٣٨٧

٣) راجع صفحات ٧٥، ٩٠، ٨٥، ٨٩ على هذا التّرتيب.

٤) تصحيح التّصحيف ٥٤٧.

٥) نفسه ٥٤٨.

٦) نفسه ٥٥٢.

٧) نفسه ٥٥٩.

٨) راجع صفحات ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٦٠ – ٥٦٨.

## ٣ ــ التّصحيح على المستوى النّحويّ (التّركيبيّ):

عرض الصّفديّ أخطاء في النّحو (التركيب) كثيرة، نختار بعضها، منها:

أخطاء في تعدية الفعل، فقد يكون الفعل متعديّاً بحرف جرّ، ويعدّونه بنفسه، من ذلك قولهم: أنا أفرقك، والصّواب أنا أفرق منك[١]؛ لأنّ هذا الفعل لا يتعدّى بنفسه إلى المفعول به.

ومن ذلك أنّهم قد يعدّون الفعل بوسيلتيْن من وسائل التّعدية في وقت واحد، من أمثلة ذلك قولهم: (أدخل باللّصّ السّجن). والصّواب أن يقولوا: (أدخل اللّصّ السّجن)؛ لأنّ الفعل يعدّى تارة بهمزة النّقل؛ كقولك: خرج وأخرجته، وتارة بالباء؛ كقولك: خرج، وخرجت به، فأمّا الجمع بينهما فممتنع. وقد اختلف النّحاة هل بين حرفي التّعدية فرق أو لا؟ فقال الأكثرون: هما بمعنى حملته على الخروج، وإن قلت: خرجت به، فمعناه أنّك استصحبته، والقول الأوّل أصحّ، بدلالة قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (البقرة ١٧)[٢].

قال المرادي: "ويؤيّد أنّ باء التّعدية بمعنى الهمزة قراءة اليماني (أذهب الله نورهم)[٣]، ولا يجمع بين التّعدية بحرف الجر، والتّعدية بالهمزة، وهذا معنى قول سيبويه: "إذا قلت: أفعلت استغنيت عن الباء، وإذا قلت: فعلت احتجت إليها"[٤].

---

١) تصحيف التّصحيف ١١٩.

٢) نفسه ٩

٣) الجنى الداني ٣٨، وراجع: البحر المحيط ٨٠/١، مشكل إعراب القرآن ٨٢/١. ٥٥٦، ٥٦٠ – ٥٦٨. ٥٣١.

٤) الكتاب ١٥٤/١.

وقد تبع النّحاة سيبويه في ذلك[١]، فإذا صادفهم ذلك خرجوه على زيادة الباء، أو على حذف المفعول[٢].

والفراء كذلك لا يجيز اجتماع التّعدية بهمزة التّعدية في قراءة ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ (المؤمنون: ٢٩)، فجرّد الهمزة من التّعدية حتى لا تجتمع التّعدية بالهمزة وبالباء[٣]، وبالعكس من ذلك جعل أبو عبيدة الباء زائدة، وليست للتّعدية، فمعنى التّعدية –عنده– يأتي من الهمزة، لا من الباء[٤]، وقد تبع الزّجاج الفراء في جعله تنبت بمعنى (أنبت)، لكنّه جعل الباء للمصاحبة، ومعنى تُنبت بالدّهن تَنبت ومعها دهن، وفيها دهن؛ كما تقول: جاءني زيد بالسّيف، تريد جاءني ومعه السّيف[٥].

وقد اختلفوا في قراءة أبي جعفر (يكاد سنا برقه يُذهب بالأبصار) (النور ٤٣) بضمّ ياء (يُذهب). وقد نقل النّحاس خلافهم بين جعل الباء زائدة، وجعلها لحناً؛ لأنّ الباء تعاقب همزة التّعدية، و(يُذهب) بضمّ الياء، ماضيها (أذهبت) ودخلتها الباء، ولا تجتمع همزة التّعدية والباء على الفعل[٦].

---

١) معاني القرآن للفراء ١٩/١، مشكل إعراب القرآن لمكي ٨٢/١، المقدمة لابن بابشاذ٢٣٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٨.

٢) راجع: معاني القرآن للفراء ١٩/١، البحر المحيط ٤٠١/٥، ٤٦٥، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه ٥٧٣.

٣) معاني القرآن للفراء ٢٣٢/٢، ٢٣٣، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبعة ٤٤٥.

٤) مجاز القرآن ٥٦/٢.

٥) معاني القرآن وإعرابه ١٠/٤.

٦) إعراب القرآن للنحاس ١٤٢/٣، ١٤٣. ٥٣١.

ونقل عن الحريريّ الخطأ في قولهم: زيدٌ أفضل إخوته؛ لأنّ أفعل التّفضيل لا تضاف إلاّ لما هو داخل فيه، ومتنزّل منزلة الجزء منه، و(زيد) غير داخل في جملة (إخوته)، ألا ترى لو قال قائل: من إخوة زيد؟ لعددتهم دونه، كما لا يقال: زيد أفضل النّساء، وتحقيق الكلام أن يقال: زيدٌ أفضل الإخوة، وأفضل بني أبيه[١].

وأفعل التّفضيل يضاف إلى ما هو بعضه، وهذا ما جعل ابن جني يرفض أن تكون (أعلم) مضافة إلى (من) في قول الله تعالى ﴿ **إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ** ﴾ (الأنعام ١١٧)؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى معنى محال على الله سبحانه، هو أن يكون بعض المضلّين أو بعض الضّالين[٢].

وقد ارتبطت بعض الأخطاء بالمطابقة، منها ما نقله عن الحريريّ أنّهم يقولون: كلا الرّجليْن خرجا، وكلتا المرأتيْن حضرتا، والاختيار أن يوحّد لفظ الخبر منهما، فيقال: كلا الرّجل خرج، وكلتا المرأتيْن حضرت؛ لأنّ كلا وكلتا اسمان مفردان وضعا لتأكيد الاثنيْن، وليستا في ذاتيْهما مثنييْن[٣]، وقد جاء الحريريّ بشاهد قرآنيّ هو قوله تعالى:﴿ **كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا** ﴾ (الكهف ٢٢)، وبشواهد شعريّة[٤]، وما نلاحظه أنّ الحريريّ جعل ذلك الاختيار، وفيه مراعاة للّفظ بينما قد

---

١) تصحيح التّصحيف ١١٩.

٢) المحتسب١/٢٢٨، وقد فصل الحريريّ في ذلك،راجع درة الغواص وشروحها١١٣-١١٩

٣) تصحيح التّصحيف ٤٤٤.

٤) درة الغواص ٣٩٨.

يراعى المعنى فيثنّى الخبر كما نقل الحريريّ عن ابن هشام في المغنى[١]، وجعلها ابن بري من الضّرورة.

ومن المطابقة ما عرف عند النّحاة بلغة (أكلوني البراغيث)؛ حيث يثنّى الفعل، أو يجمع مع فاعله، فينتج عن ذلك أن يكون للفعل فاعلان، فقد نقل عن الحريريّ أنّهم يقولون: قاما الرّجلان، وقاموا الرّجال، فيلحقون الفعل علامة التّثنية والجمع، وما سمع ذلك إلاّ في لغة ضعيفة لم ينطق بها القرآن، ولا أخبار الرّسول -صلى الله عليه وسلم-، ولا نقل عن الفصحاء، ووجه الكلام توحيد الفعل، كما قال تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ (المائدة ٢٣)، و﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾ (المنافقون ١)، فأما قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ (الأنبياء ٣)، فالّذين بدل من الضّمير الّذي في لفظة (أسروا)، وقيل: بل موضعه نصب على الذّم، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ ﴾ (المائدة ٧١)، فكثير بدل من الضّمير[٢]، وأضاف الحريريّ أنّه إذا تأخّر الفعل ألحق علامة التّثنية والجمع[٣]، واعترض شارح الدّرّة فقال: إنّها لغة قوم من العرب يجعلون الألف والواو حرفي علامة للتّثنية والجمع، والاسم الظّاهر فاعلاً، وتعرف بين النّحاة بلغة أكلوني البراغيث؛ لأنّه مثالها

١) شرح الدرة ٣٩٨، وشرح شواهد المغني ١٨٨

٢) تصحيح التّصحيف ٤١١ – ٤١٢.

٣) درة الغواص ٤١٥ – ٤١٦.

الّذي اشتهرت به، وقد وقع منها في الآيات والأحاديث ما لا يحصى[١]

وقد فصّل ابن مالك القول في هذه اللّغة؛ فقال: إنّها لغة بعض العرب، وضمير المثنّى أو الجمع علامة على التّثنية أو الجمع، واستشهد عليها بقول النّبي – صلى الله عليه وسلم –: (يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل، وملائكة بالنّهار)، وبشواهد شعريّة، وقال: إنّ بعض النّحاة يخرّج هذا على أنّ الاسم مبتدأ مؤخر، والفعل مع ضميره خبر مقدّم، أو أنّ ما اتّصل بالفعل من ضمائر فاعل، والاسم بعده بدل، أو أنّ الاسم خبر، وهذا ما يمكن فعله مع من لا يقول بهذه اللّغة، وخرّج على ذلك الآيات المذكورة سابقاً[٢].

وقد نقل عن الحريريّ أنّ العرب لا يؤكّدون بلفظة (كلّ) إلاّ ما يمكن فيه التّبعيض، فلهذا أجازوا أن يقال: ذهب المال كلّه؛ لكونه يتبعّض، ومنعوا ذهب زيد كلّه؛ لأنّه ممّا لا يتجزّأ. ثمّ علّق الصّفديّ بقوله: ويجوز أن يقول: اشتريت العبد كلّه؛ لجواز أن يكون مبعّضاً[٣]، وهي مسألة مشهورة عند النّحاة.

وقد ارتبطت مسائل نحويّة بدلالتها، من ذلك زيادة (كان) بين المضاف والمضاف إليه، وقد نقل عن تثقيف اللّسان أنّهم يجمعون بين العي واللّحن؛ لأنّ

---

١) نفس المرجع والصفحة.

٢) شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٠ – ٥٨٢ وراجع شرح ابن عقيل ٢/٧٩ – ٨٠ وقد جاء الحديث في البخاري أربع مرات ثلاث منها بهذه الرواية هي أرقام ٥٥٥، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦، وإحداها برواية (الملائكة يتعاقبون) رقم ٣٢٢٣طبعة السلفية: تحقيق محب الدين الخطيب، صحيح مسلم كتاب المساجد ٢١٠.

٣) تصحيح التّصحيف ٤٤٣.

بقولهم: (المتوفى عنها) يعلم أنّ الزّوجية قد انقطعت بينهما بالوفاة، وأنّها ليست في عصمته، وإنّما كانت زوجة في حياته، فلا معنى لزيادة (كان) إلا العي.

وأما اللّحن، فلأنّهم حالوا (بكان) بين المضاف والمضاف إليه، وإنّما تدخل (كان) في مثل هذه المواضع في ضرورة الشّعر؛ لإقامة الوزن، كما قال الشّاعر:

سراة بني أبي بكر تسامى *** على –كان– المطهمة الجيادِ[١]

وقد روى البغداديّ البيت (على كان المسومة) وتمسّك مع ابن عصفور بأنّ هذه الزّيادة من الضّرورات الشّعريّة[٢].

ومن ذلك ما نقله عن الحريريّ من أنّهم لا يفرقون بين قولهم (لا رجلَ في الدّار)، و(لا رجلٌ عندك)، والفرق أنّ (لا رجلَ) بالفتح عمّت جنس الرّجال بالنّفي، وهو جواب لمن قال: هل من رجل في الدّار؟ فإذا قلت: لا رجلٌ بالرّفع، فالمراد بالنّفي الخصوص، ويجوز في هذا الجواب أن يقال: لا رجلٌ في الدّار بل رجلان، ولا يجوز أن يقال: لا رجلَ في الدّار بالفتح بل رجلان[٣].

والحريريّ هنا يتحدّث عن فرق دلاليّ بين استعماليْن تركيبيْن لأداتيْن من الأدوات هما: (لا النّافية للجنس)، الّتي تنفي العموم، ويكون ما بعده منصوباً، و(لا المشبّهة بـــ"ليس") الّتي تنفي الخصوص، وكلام الحريريّ في الدّرّة أوضح[٤].

---

١) تصحيح التّصحيف ٤٣٥ – ٤٣٦.

٢) راجع: خزانة ا لأدب ٢٠٧/٩ وما بعدها.

٣) تصحيح التّصحيف ٢٨١.

٤) درّة الغواص ٦٨٣.

وممّا جاء في الفروق الدّلاليّة أيضاً قول الحريريّ: إنّهم لا يفرّقون بين (التّمنّي) و(التّرجّي) والفرق بينهما واضح، وهو أنّ التّمنّي يقع على ما يجوز أن يكون، ويجوز ألاّ يكون، لقولهم: (ليت الشّباب يعود)، والتّرجّي يختصّ بما يجوز وقوعه، فلا يقال: لعلّ الشّباب يعود، ولهذا فرّق نحاة البصرة بينهما في باب الجواب بالفاء، وأجازوا أن تقع الفاء جواب التّمنّي في مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ (النساء ٧٣)، ونهوا أن تقع الفاء جواباً للتّرجّي، وضعّفوا قراءة من قرأ ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ (غافر ٣٦، ٣٧) بنصب أطلع[١].

وما قاله يتّفق مع ما جاء عند النّحاة؛ حيث نجد ابن هشام يقول: "ليت: حرف تمنٍّ يتعلّق بالمستحيل غالباً كقوله:

فيا ليت الشّباب يعود يوماً *** فأخبره بما فعل المشيب

وبالممكن قليلاً[٢]، أمّا (لعلّ) فتختصّ بالممكن، وقول فرعون في الآية السّابقة إنّما قاله جهلاً ومخرقة وإفكاً[٣].

وممّا يرتبط بدلالة التّركيب أيضاً أنّهم لا يفرّقون بين قولهم (بكم ثوبك مصبوغًا؟)، و(بكم ثوبك مصبوغٌ؟)، وبينهما فرق يختلف المعنى فيه، وهو أنّك إذا نصبت (مصبوغًا) كان انتصابه على الحال، والسّؤال واقع عن ثمن الثّوب وهو مصبوغ، وإن رفعت (مصبوغًا) رفعته على أنّه خبر المبتدأ

١) تصحيح التّصحيف ١٩٣، ودرة الغواص ٦٧٩.
٢) مغني اللبيب ٥١١/٣ طبعة عبد اللّطيف الخطيب.
٣) نفسه٥٢٥/٣.

الّذي هو (ثوبك)، وكان السّؤال واقعاً عن أجرة الصّبغ، لا عن ثمن الثّوب[١]، وفي هذا ما يدلّ على ارتباط الإعراب بالمعنى في التّراكيب.

## ٥ ــ التّصحيح على المستوى الدّلاليّ:

ظهرت الأخطاء الدّلاليّة، وتمثّلت في عدّة أشكال؛ منها التّرادف والفروق الدّلاليّة بين المترادفات، ومن أمثلة ذلك أنّهم لا يفرّقون بين الآبق والهارب، فالآبق لا يسمى آبقاً إلاّ إذا كان ذهابه فى غير خوف ولا إتعاب عمل، وإلاّ فهو هارب[٢].

ومن ذلك الفرق بين (اجلس)، و(اقعد)، فهم يقولون للقائم (اجلس)، والاختيار على ما حكاه الخليل بن أحمد أن يقال لمن كان قائماً (اقعد)، ولمن كان نائماً أو ساجداً (اجلس)، وعلّل بعضهم لهذا الاختيار بأنّ القعود هو الانتقال من علو إلى سفل؛ ولهذا قيل لمن أصيب برجليه (مُقعَد)، والجلوس هو الانتقال من سفل إلى علو، ومنه سميت (نجد) جلساً؛ لارتفاعها، وقيل لمن أتاها (جالس)، ومنه قول عمر بن عبد العزيز للفرزدق:

قل للفرزدق، والسّفاهة كاسمها إن كنت تارك ما أمرتك فاجلس

أي: اقصد نجدا، ومعناه أنه لما تولى المدينة قال له: إن لم تلزم العفاف، وإلا فاخرج إلى نجد[٣].

ومن ذلك الفرق بين (أخطأ)، و(خَطِئ )، فالأولى تقال لمن لم يتعمّد

---

١) تصحيح التّصحيف ١٦٤ – ١٦٥، ودرّة الغواص: ٦٨٢

٢) المصدر نفسه ٦٧

٣) تصحيح التّصحيف ٨٣

الخطأ، والثّانية عكسها، وهذا ما يتّضح فيما نقله الصّفديّ عن الحريريّ أنّهم يقولون لمن أتى الذّنب متعمّداً: (أخطأ)، فيحرّفون اللّفظ والمعنى؛ لأنّه لا يقال (أخطأ) إلاّ لمن لم يتعمّد الفعل، أو لمن اجتهد فلم يوافق الصّواب، وإياه عنى رسول الله -صلّى الله عليه وسلم- بقوله: (إذا اجتهد الحاكم، وأخطأ،فله أجر)[١]. وإنّما أوجب له الأجر عن اجتهاده في إصابة الحقّ الّذي هو نوع من أنواع العبادة، فأمّا المتعمّد الشّيء فيقال له: (خطئ)، فهو (خاطئ)، والمصدر (الخِطْءُ) بكسر الخاء وإسكان الطّاء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ (الإسراء ٣١)، وقال الحريريّ -رحمه الله-:

لا تخطوَنّ إلى خطء ولاخطأٌ ** من بعد ما الشّيب في فوديك قد وخطا

وأيّ عذر لمن شابت مفارقه ** إذا جرى في ميادين الهوى وخطا"[٢].

ومثل ذلك الفرق بين (اختلط)، و(احتلط)، و(أدلج)، أي: سار أوّل اللّيل، و(ادّلج)، أي: سار آخر اللّيل، وارتضع بلبنه، وارتضع بلبانه[٣].

وعرض الصّفديّ أيضًا لأمثلة من الأضداد، من ذلك ما نقله عن استعمال (اختفى) بمعنى (استتر)"، يقولون: فلان اختفى بمعنى (استتر)، وليس كذلك إنّما (اختفى) بمعنى (ظهر)، فأمّا المستتر، فهو المستخفي، يقال: استخفى إذا استتر، واختفى إذا ظهر، ومنه قيل للنّباش (مختف)"، ثم أعقب ذلك بقوله: "قلت: خفيت الشّيء أخفيه كتمته، وخفيته: أظهرته،

---

١) الحديث في صحيح البخاري ٢٦٨/٤،ومسلم بشرح النّوويّ ١٣/١٢

٢) تصحيح التّصحيف: ٨٧، وراجع درّة الغواص: ١٥٢، وتقويم اللّسان ١٠٣

٣) راجع تصحيح التّصحيف ٨٨،٨٩،٩٥

وهو من الأضداد، كذا قال الأصمعيّ وأبو عبيدة، ويقال: خفا المطر الفأر، إذا أخرجهنّ من أنفاقهنّ، و(برح الخفاء)[١]، أي: وضح الأمر،وخفا البرق يخفو خفوًا،ويخفى خفيا إذا لمع لمعاً ضعيفاً في نواحي الغيم"[٢].

ومن الأخطاء ما يرتبط بتضييق الدّلالة أو توسيعها، فممّا جاء بتضييق الدّلالة ما نقله عن تثقيف اللّسان من أنّهم لا يعرفون (الأرامل) إلاّ للنّساء اللاّتي كان لهنّ أزواج ففارقوهن بموت، أو حياة، وليس كذلك، بل (الأرامل) المساكين، وإن كان لهنّ أزواج، ويقال لجماعة المساكين من الرّجال أيضاً أرامل. قال الشّاعر:

هذي الأرامل قد قضيت حاجتها *** فمن لحاجة هذا الأرمل الذّكر[٣]

وقد جمع الزّبيديّ آراء اللّغويّين في ذلك، وزاد على البيت شاهداً شعريّاً، وحديثاً روي في مسند أحمد[٤].

ومن ذلك أنّهم يقولون (الأرجوان)، ولا يعرفونه إلاّ الصّوف الأحمر، وليس كذلك، بل هو كلّ أرجوان أحمر، صوفاً كان أو غيره"[٥].

ومن ذلك ما نقله عن الحريريّ أنّهم يقولون (بات) فلان أي: نام، وليس كذلك، بل معنى (بات) أظلّه وأجنّه اللّيل، وذلك سواء أنام أم لم ينم،

---

١) هو مثل في مجمع الأمثال١/١٦٥

٢) تصحيح التّصحيف ٨٨ــ٨٩

٣) المصدر نفسه ٩٣

٤) راجع: لحن العامّة١٨٢ ــ ١٨٣

٥) تصحيح التّصحيف ٩٥

ويؤيّده قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَـٰمًا ﴾ (الفرقان ٦٤)، وقول الشّاعر:

باتوا نياماً وابن هند لم ينم *** بات يقاسيها غلام كالزلم [١]

ومن تضييق الدّلالة أنّهم يقولون (بحر) لما كان ملحاً خاصّة، والبحر يكون للعذب والملح، قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَـٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ ﴾ (الفرقان ٥٣)، فسمى العذب بحراً، وإنّما يسمّى البحر؛ لاتّساعه"[٢]

ومن ذلك (الأتراب) يكون عندهم الذّكور والإناث، وليس كذلك، وإنّما الأتراب الإناث خاصّة، لا يقال: زيد ترب عمرو، وإنّما يقال: زيد قرن عمرو، وهند ترب دعد، وقال بعضهم: أكثر ما يستعمل في الإناث، وقد يكون للذّكور، والقول الأوّل أشهر.

وينقل عن الجوهريّ قولهم: هذه ترب هذه، أي: لدتها،وهن أتراب، ويؤيّد هذا القول قوله تعالى: ﴿ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾ (ص ٥٢)[٣].

وننهي هذه الأخطاء الدّلاليّة بما نقله من أخطاء في الاستعمال، فمن ذلك ما نقله الزّبيديّ في استعمال كلمة (باع)، فهم يقولون: (باع) لأوسع الخطا، والباع ما بين طرفي يدي الإنسان؛ إذا مدّهما يميناً وشمالاً[٤].

ومن ذلك أنّهم يقولون للولديْن في بطن واحد (أتوام )، والصّواب

---

١) المصدر نفسه ١٤٧، والبيتان في الحماسة ١١٥/١، ودرة الغواص ٢٦٧

٢) المصدر نفسه ٦٧، وراجع: لحن العامّة ١٨٧ ــ ١٨٨

٣) المصدر نفسه ٧٧، وراجع الصحاح ٩١/١

٤) المصدر نفسه، لحن العامّة ١٨٧

(توأمان)، والواحد (توأم)[١].

لقد أراد الصّفديّ لكتابه هذا أن يكون معجماً يضمّ بين دفتيه ما وقع عليه من أخطاء لغويّة جمعها من هذه الكتب الّتي أشار إليها في بداية كتابه، ورتّبها على حروف المعجم، ولم يتدخّل في نقلها إلاّ قليلاً، في تغيير بعض الألفاظ الّتي لم تخرج المنقول عن غرضه، وعلّق تعليقات وجيزة في موضعها، وقد شملت هذه الأخطاء مستويات اللّغة عامّة، وقد حاول هذا البحث أن يعرض أمثلة مختصرة إلى أبعد الحدود لما جاء في هذه المستويات، كما حاول ألا يسرف في تعليقه على تلك الأخطاء اختصاراً لظروف البحث.

١) المصدر نفسه، وراجع٧٢

# المصادر والمراجع

أوّلاً: المصادر:

صلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفديّ (٦٩٦ -٧٦٤هـ)

تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف، تحقيق السّيّد الشّرقاويّ، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ط ١

ثانيًا: المراجع:

١ - الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت ٢١١هـ)

- معاني القرآن، تحقيق فائز فارس الحمد، الكويت ١٩٧٩م

٢- الأزهري (الشيخ خالد الأزهري ت ٩٠٥هـ)

- التّصريح على التّوضيح، وبهامشه حاشية الشّيخ يسين العليميّ، عيسى البابي الحلبيّ، بدون تاريخ

٣- البخاريّ، الجامع الصّحيح، بحاشية السّنديّ، عيسى البابي الحلبيّ، بدون تاريخ

٤- البغداديّ

-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السّلام هارون، الهيئة العامّة للكتاب ١٩٧٩-١٩٨١ م.

٥- ابن جنّي ( أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢ه.

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النّجديّ ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة ١٩٦٩م.

٦ - ابن الجوزيّ (أبو الفرج عبد الرّحمن بن الجوزيّ ت٥٩٧هـ)

– تقويم اللّسان، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثّانية.

٧– الحريريّ، درّة الغواص في أوهام الخواصّ، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي القرنيّ، دار الجيل، بيروت، ومكتبة التّراث الإسلاميّ، القاهرة.

٨ – أبو حيان الغرناطيّ (أثير الدّين محمّد بن يوسف ت ٧٤٥هـ)

– البحر المحيط، دار الفكر، ١٩٨٣٦م ط٢.

٩– رمضان عبد التّواب

– التّطوّر اللّغويّ، مظاهره وعلله وقوانينه، الخانجي بالقاهرة، والرّفاعيّ بالرّياض ١٩٨١م.

– اللّغة العبريّة، قواعد ونصوص ومقارنات، القاهرة ١٩٧٧م.

١٠– الزّبيديّ (أبو بكر محمّد بن الحسن ت ٣٧٠هـ)

لحن العامّة، تحقيق عبد العزيز مطر، دار المعارف ١٩٨١.

١١– الزّجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل ت ٣١٠هـ)

– معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتاب ١٩٨٨م.

١٢– الزّمخشريّ (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ٤٦٧ – ٥٣٨هـ)

– الكشاف، البابي الحلبيّ ١٣٩٢م.

١٣– سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ)

– الكتاب، تحقيق عبد السّلام هارون، الهيئة المصريّة للكتاب ١٩٦٦م–١٩٧٧م

١٤– السّيوطيّ (جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر ت٩١١هـ)

- المزهر فى علوم اللّغة، نشرة محمّد أحمد جاد المولى وآخرين الحلبي (د.ت)

- همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، وعبد السّلام هارون، دار البحوث العلميّة، الكويت.

١٥- الصّقليّ (ابن مكي الصّقليّ ت٥٠١ هـ)

- تثقيف اللّسان وتلقيح الجنان، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، بدون تاريخ.

١٦- أبو عبيدة (معمر بن المثنّى ت ٢١٠هـ)

-مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، الخانجى ١٩٥٥ – ١٩٦٢م.

١٧- ابن عقيل ( بهاء الدّين عبد اللهنت ٧٦٣٩هـ)

- شرح ابن عقيل على ألفيّه ابن مالك، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث بالقاهرة ١٩٨٠م ط٢٠.

١٨- الفراء، (أبو زكريا يحى بن زياد الدّيلميّ، ت٢٠٧هـ)

- معاني القرآن:

الجزء الأوّل: تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النّجار، الهيئة المصريّة للكتاب ١٩٨٠م.

الجزء الثّاني: تحقيق محمّد علي النّجار، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة (د.ت)

الجزء الثّالث: تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة العامّة للكتاب ١٩٧٢م.

١٩- ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد،

القاهرة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٢٠- القيسيّ (مكي بن أبي طالب ٤٣٧هـ)

- مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضّامن، وزارة الإعلام العراقيّة ١٩٧٥م.

٢١ – ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله ت ٦٧٢هـ)

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمّد كامل بركات، دار المعارف ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.- شرح الكافية الشّافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ١٩٨٢م ط١.

٢٢- المبرّد (أبو العباس محمّد بن يزيد ٢١٠- ٢٨٥هـ)

- المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث ١٩٧٩م ط٢.

٢٣- المرادي (الحسن ابن أمّ قاسم ت ٧٤٩هـ)

- الجنى الدّاني فى حروف المعاني، تحقيق فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨

٢٤- الميدانيّ، مجمع الأمثال للميدانيّ، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد ١٩٥٥م.

٢٥- النّحاس (أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحاس ت٣٣٨هـ)

- إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتاب والنّهضة

العربيّة ١٩٨٥م ط٢.

٢٦- ابن هشام (جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ ت٧٦١هـ)

- مغنى اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك، ود. محمّد علي حمد الله، دار الفكر ط٦ ١٩٨٥م

٢٧- ابن يعيش (موفّق الدّين يعيش بن علي بن يعيش ت٦٤٣هـ)

- شرح ابن يعيش على المفصّل للزّمخشريّ، عالم الكتب بيروت، والمتنبي بالقاهرة (د.ت)

# فهرس المحتويات

١ ــ التّصحيف والتّحريف في الشّعر: ..... ٦
٢ – التّصحيح على المستوى الصّوتيّ والإملائيّ: ..... ٩
٣ ــ التّصحيح على المستوى الصّرفيّ: ..... ١٤
٣ ــ التّصحيح على المستوى النّحويّ (التّركيبيّ)..... ١٩
٥ ــ التّصحيح على المستوى الدّلاليّ:..... ٢٦
المصادر والمراجع..... ٣١
فهرس المحتويات ..... ٣٦